مساهمة الزكاة في الحد من البطالة عن طريق المؤسسات العمومية

أ-حمـداني نجـاة

د- بن منصور عبد الله

جامعة تلمسان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لاختبار الزكاة ودرجة مساهمتها في الحد من البطالة عن طريق فرضية مساهمة الشركات الوطنية مثل شركة سوناطراك ومجمع سونلغاز في إخراج الزكاة. وقد بينا في هذا البحث ما يلي:

الدور الإيجابي للزكاة من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وذلك عن طريق الحد من الفقر، والتوزيع العادل للدخل، ومحاربة الإكتناز، وتشجيع الإنفاق خصوصا الإنفاق الإستثماري.

أن بعض المعادن الطبيعية مثل البترول، تعتبر صنف من أصناف الأموال التي تجب فيها الزكاة حسب ما رجحه عدد من الفقهاء المعاصرين.

أن زكاة الشركات الكبرى تساهم في الحد من البطالة، وخلق فرص عمل عن طريق القرض الحسن.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، البطالة، الشركات العمومية، القرض الحسن

Résume

L'objectif de cette étude est de tester le degré de contribution de la Zakat des sociétés économiques publiques, dans la réduction du chômage, à travers l'hypothèse de la contribution de la société Sonatrach et le complexe de Sonelgaz dans la sortie de Zakat. l'étude a démontré les points suivants

Le rôle positif de la Zakat à travers sa contribution à la réalisation du développement économique et social, grâce à la réduction de la pauvreté et la distribution équitable des revenus, et la lutte contre la compacité et à encourager l'investissement.

Quelques minéraux naturels, à l'exemple du pétrole, sont concernés par la Zakat, par référence de quelques savants religieux.

La Zakat des sociétés contribue à la réduction est la création des emplois grâce à « le bon emprunt. »

Mots clés: la Zakat, le chômage, les sociétés publiques, le bon emprunt

المقدمة:

إن التشريع المالي الإسلامي وضع دعائم النظم الحديثة منذ أربعة عشرة قرنا من الزمان وكان صاحب الفضل والسباق في وضع قواعد الموارد المالية للدولة الإسلامية وبين أوجه صرفها لهذا فإن الحاجة لنظام اقتصادي إسلامي في عصرنا الحاضر أكبر وأشد من أي عصر، بعد تدهور أوضاع الأمة الإسلامية.

تعدُّ الزكاة أداة اقتصادية واجتماعية، فضلا عن أنها شعيرة دينية وركيزة من ركائز النظام الإسلامي، لأنها تحرك الأموال وتحول دون اكتنازها، وتدفع بها إلى مجالات التنمية والاستثمار كما أنها مصدر إنقاذ من آفة الفقر والعوز. والمجتمع المسلم هو اليوم أشد ما يكون محتاجا لهذه الفريضة، لأنها ما زالت إلى يومنا هذا مؤهلة للقيام بذات الدور الذي قامت به سابقا. في هذا البحث قد افترضنا شركات عمومية تقوم بإخراج الزكاة للهيئة المخولة بالتحصيل والغرض من ذلك هو الحد من البطالة. ومن هذا المنطلق تتضح إشكالية بحثنا من التساؤل التالي: ما مدى تأثير مساهمة شركات عمومية في الحد من البطالة في حالة إخراجها للزكاة؟

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الآثار الإقتصادية والإجتماعية لمورد الزكاة ، من خلال مساهمة الشركات والمؤسسات في الحصيلة وتكمن الأهمية في توضيح دورها في معالجة مشكلة البطالة ولو بشكل نسبي. وللإجابة عن هذا التساؤل سنحاول إختبار الفرضية التالية: مساهمة الشركات والمؤسسات العمومية في الحد من البطالة من خلال إخراج الزكاة و خلق مشاريع مصغرة عن طريق القرض الحسن. ولكي تتحقق الفرضية

قمنا بإتباع المنهج الاستقرائي من خلال جمع المادة من كتب الفقه القديمة والمعاصرة، وكتب الاقتصاد الإسلامي والوقوف على أقوال الفقهاء وأرائهم وأدلتهم. بينما قمنا في القسم التطبيقي بتحليل نتائج الدراسة الإحصائية والتقارير المالية. وقد قسمت هذه الدراسة إلى: ثلاث مباحث وخاتمة :المبحث الأول يحتوي على الزكاة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية أما المبحث الثاني فيدور حول الزكاة وأثرها على البطالة والمبحث الثالث يدرس مساهمة المؤسسات العمومية في حصيلة الزكاة لغرض الحد من البطالة وأخيرا الخاتمة التي تعتبر حوصلة هذا البحث

المبحث الأول: الزكاة وأثارها الإقتصادية والإجتماعية

1 الزكاة: تعرف الزكاة لغتا على أنها عبارة عن الزيادة والنمو والبركة. يقال زكاً المال، إذا زاد وزكا الزرع أي نما وطاب كثر ريعه ، وزكت النفقة أي بورك فيها، وهي أيضا عبارة عن التطهر والإصلاح[1].

أما إصطلاحا فقد وردت تعريفات كثيرة ، والتعريف الجامع لذلك ما ذكره البهوتي، حيث قال عن الزكاة بأنها: «حق واجب في مال مخصوص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص[2].

المصدر التشريعي للزكاة: دليل فرض الزكاة قوله تعالى « وآتوا الزكاة»[3] وقوله تعالى :» والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم»[4] وفي السنة الشريفة الحديث السابق « بني الإسلام على خمس...» وقد فرضت الزكاة على المسلم في السنة الثانية من الهجرة وفرضيتها ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع. كما اتفقت كلمة الأمة على أن الزكاة فرض عين على كل مسلم توافرت فيه الشروط المقدرة، فهي ركن من أركان الإسلام من جحدها اعتبر مرتدا[5]

1 حسن الشافعي، حسن العناني،حول الأسس العلمية والعملية للإقتصاد الإسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1402هـ/1980م، ص77.

2 البهوتي منصور بن يونس، كشاف القناع على متن الإقناع، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ج1، 1394هـ1974م ، ص192.

3 سورة البقرة، آية 110.

4 سورة المعارج ،آية 23.

5 عبد الخالق النواوي، النظام المالي في الإسلام ، دار النهضة العربية، سنة 1973م، ص 25 – 26.

2 -الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة:

أثر الزكاة في الحافز على الاستثمار ومحاربة الاكتناز: ن تشجيع الاستثمار والحث عليه، هو من مقاصد الزكاة. لأن الإنسان بطبعه يميل إلى اكتناز المال وحبسه عن الحركة الاقتصادية، من بيع وشراء وغير ذلك. فيأتي إخراج الزكاة كل سنة لينتقص من هذا المال المكتنز، وكأنه يعاقب المكتنِز، ويبين أَنَّ من شأن المال الدوران، حتى يحقق الفائدة لكافة شرائح المجتمع. يمكن القول بأن الزكاة تعد بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار، قال رسول الله « صلى الله عليه وسلم» إتجروا في مال اليتيم حتى لا تأكله الصدقة» وطالما أن الإسلام لا يقر أسلوب التوظيف المالي (بمعنى إيداع الأموال في البنوك بفائدة محددة) فإن الاستثمار سيكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وهو ما يعني تحقيق هدف المحافظة على رأس المال الحقيقي (المادي)، والزكاة تعمل على ذلك أيضا من خلال عدم سريانها على الأصول الثابتة وهو دافع آخر نحو أن تكون الاستثمارات في شكل أصول إنتاج حقيقية[1]. كما أن الزكاة وهي تفرض على رأس المال المستثمر أو العاطل، يدفع أصحاب رؤوس الأموال العاطلة على تشغيلها في العملية الإنتاجية وذلك لتحقيق معدل عائد يكفي لتغطية الزكاة ويحقق مستوى دخل معين يشبع حاجاتهم الأساسية وحاجات أسرهم، مما يعني زيادة كمية رأس المال المستثمر في المجتمع، قال رسول الله « صلى الله عليه وسلم» «ما نقص مال من صدقة» و المقصود من هذا الحديث ليس ظاهر اللفظ بمعنى أن أداء الزكاة يبارك في الأموال فلا تنقص ولكن المقصود أن أداء الزكاة يمنع الاكتناز .أيضا نرى أن أثر الزكاة على كمية رأس المال المستثمر في حالة استخدام جزء من حصيلة الزكاة بطريقة مباشرة في إعطاء أصحاب الحرف القادرين على العمل الآلات والمعدات التي يحتاجون إليها في حرفهم، حتى يتمكنوا من تحقيق الدخل الكافي لسداد التزاماتهم، وهنا تزيد كمية رأس المال المستثمر في المجتمع، وسهم الغارمين سوف يساعد في تعويض خسارة صاحب المشروع أو المستثمر الغارم ومن ثم يحافظ على بقاءه في السوق وبالتالي يمنع نقصان كمية رأس المال المستثمر في المجتمع[2]

1 سامي نجدي محمد رفاعي، دراسة تحليلية لآثار تطبيق فريضة الزكاة على تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر العلمي، المنهج الاقتصادي الإسلامي بين الفكر والتطبيق، كلية التجارة، جامعة المنصورة، سنة 1983.

أثر الزكاة على الدخل القومي:

إنفاق الزكاة يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، ويمكن توضيح ذلك بأمثلة: فالإنفاق الاستهلاكي يتمثل فيما ينفقه الفقراء عند تسلمهم أموال الزكاة المستحقة، ومن البديهي أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء يكون مرتفعا باعتبار أن حاجاتهم الأساسية غير مشبعة فالمبالغ التي يحصلون عليها من الزكاة سوف تتجه لإشباع الحاجات الأساسية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي.أما الإنفاق الاستثماري فيتم في حالة إقامة المشروعات الخاصة بواسطة الدولة لبعض أصحاب الحرف كشراء الآلات والأدوات كما يتم بصورة غير مباشرة بواسطة المنتجين لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة المبيعات والأرباح، وعلى هذا يرتفع معدل النمو الاقتصادي مما يؤثر بالزيادة في الدخل القومي[1]. بل أن الإسلام يوجب على أصحاب رؤوس الأموال أن يستثمروها بحيث تغطي كل احتياجات المجتمع وتزيد أرباح المنتجين ويزيد الطلب على العمالة بذلك يحصل انتعاش في الاقتصاد الكلي بسبب الزكاة، وبما أن المنتجين هم فئة الأغنياء عادة فبزيادة أرباحهم تزداد ثرواتهم وتزداد أموال الزكاة المدفوعة ونكون أمام الحلقة التالية(2):

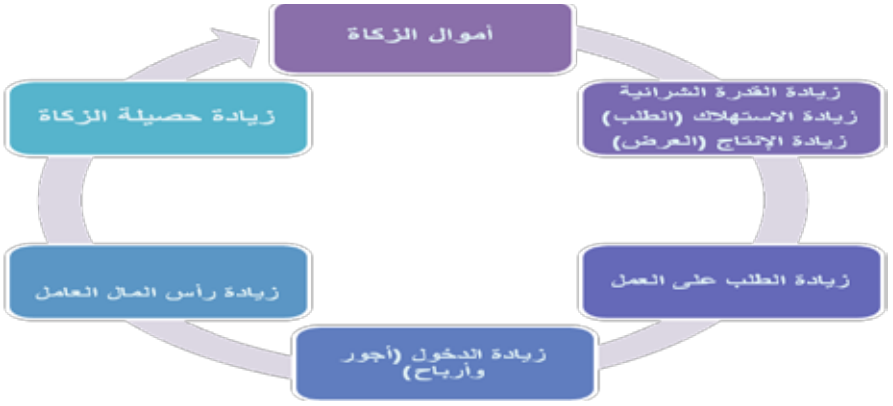

ومن المعلوم لنا أن أي زيادة في الاستثمار أو الإنفاق تؤدي إلى زيادة في الدخل بمقدار يفوق الزيادة الأصلية في الاستثمار أو الإنفاق طبقا لما يعرف اقتصاديا بمضاعف

1 ناجي الشربيني،الزكاة وأثرها على توزيع الدخل، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1403هـ 1983م.

2 الدكتور سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، مركز الدكتور لتطوير والأعمال www.kantakji.org.

الاستثمار أو مكرر الاستثمار والذي تعبر عنه المعادلة التالية: م = $\frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للإستهلاك}}$ أو م = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$ = $\frac{1}{\text{الميل الحدي للإدخار}}$

وإذا كان الميل الحدي للإستهلاك حوالي 0.75 حاليا فإن

المضاعف = $\frac{1}{0.75 - 1}$ = $\frac{1}{0.25}$ = $\frac{1}{0.25}$ = 4

وهذا يعني الزيادة الضخمة في الدخل القومي بعد إنفاق مبالغ الزكاة.

ويتضح الأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه الزكاة في الدخل القومي إذا ما تتبعنا أثر إنفاق 950.000.000.00دج هي حصيلة الزكاة عام 2010م في الجزائر.

إذا كان الميل الحدي للادخار هو 0.3 والميل الحدي للاستهلاك هو 0.4 فيكون المضاعف كالتالي $\frac{1}{0.3+0.4} = \frac{1}{0.7}$ =1.4 أي 1.5 تقريبا، فإذا كانت قيمة المضاعف 1.5 فإن إنفاق هذا المبلغ يعني زيادة الدخل القومي في فترة لاحقة لهذا الإنفاق تقدر ب 950.000.000.00* 1.5 = 1.425.000.000.00 دج.

وهذا يعني زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة[1].

وهناك من يرى أن أي زيادة في الدخل من استثمارات الزكاة تتضاعف بصورة أكبر في الحجم من أي زيادة في الدخل من استثمارات بخلاف استثمارات الموارد المالية للزكاة والواقع أن هذا صحيح بدليل قوله تعالى :» يمحق الله الربا ويربي الصدقات...». وهناك ملاحظة هامة نضيفها هنا وهي أن الزكاة بإخراجها الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد فإن المشروعات سوف تعتمد بدرجة أكبر على المدخرات القومية وبالتالي يعتمد الاقتصاد القومي على رأس المال الوطني، ممثلا في المدخرات بدرجة أكبر من اعتماده على التمويل الخارجي، وما يستتبع ذلك من فوائد للقروض الخارجية، ولا نستطيع القول بأن إيرادات الزكاة تكفي جميع المشروعات الخاصة بالتنمية وإنما تساعد في التقليل من الاعتماد على القروض الخارجية مما يزيد من كفاءة الاقتصاد القومي.

1 أحمد محمد العسال ، فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه.

الزكاة كأداة لإعادة توزيع الدخل:

إن فريضة الزكاة تعد وسيلة فعالة من وسائل إعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع على أساس عادل، فالزكاة تؤخذ من الغني وتعطى للفقير، وقد بيَّن أحد الكتاب أنه لو طبقنا ظاهرة تناقص المنفعة يمكن القول: إنه كلما زادت وحدات السلع المستهلكة يمكن التدليل على تناقص المنفعة الحدية للدخل كلما زادت عدد وحداته، فالغني تكون لديه منفعة الوحدة الحدية للدخل أي الوحدة الأخيرة، أقل من منفعة الوحدة الحدية للدخل لدى الفقير وعلى ذلك فإن نقل عدد من وحدات دخل الغني عن طريق الزكاة إلى الفقير يسبب كسباً للفقير أكثر من خسارة الغنى، والنتيجة النهائية هي أن النفع الكلي للمجتمع يزيد بإعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء الذين يرتفع لديهم الميل الحدي للاستهلاك عن غيرهم من الأغنياء ينعكس أثره على زيادة الإنفاق، وبالتالي من خلال المضاعف على زيادة الإنتاج، حيث إن المضاعف الذي يحدد استجابة الناتج القومي للتغيير في الإنفاق، وقد بيَّن أحد الباحثين الفكرة الأساسية للمضاعف فقال هي زيادة الإنفاق التلقائي يترتب عليها زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك، فتزيد بزيادته وتنخفض بانخفاضه، ومعنى ذلك أن كلاً من الاستهلاك والاستثمار يسيران معاً، فكلما زاد الاستهلاك زاد الاستثمار، حتى مستوى معين هو ذلك المستوى الذي تمثله العمالة الكاملة، أي كلما تم تحويل قوة شرائية أو دخل من الأغنياء إلى الفقراء كان هناك ضمان لتأمين مستوى من الطلب الفعال يكفي للإغراء والقيام بإضافة استثمارات و توسعات جديدة وجذب عدد كبير من العمالة مما يسهم في الحد من الركود الاقتصادي. مع ملاحظة اقتصادية أخرى وهي انخفاض الميل الحدي للاستهلاك وارتفاع الميل الحدي للإدخار عند الأغنياء، وبالعكس ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للإدخار عند الفقراء مما يترتب عليه زيادة الطلب الفعال في فترة لاحقة لإنفاق الزكاة، ومن المعروف أن الطلب الفعال يؤثر على حجم التوظف الذي يتوقف على كمية الإنفاق على الاستهلاك والإنفاق على الاستثمار وتكون المحصلة النهائية لذلك هي الانتعاش الاقتصادي وزيادة الدخل لفئة الفقراء.

أثر الزكاة على تقليل التفاوت بين الطبقات ومحاربة الفقر:

يقرر الإسلام إن الأفراد يتساوون في حد الكفاية (الحاجات المعتادة التي تضمن للإنسان العيش المناسب)ويتفاوتون بعد حد الكفاية، تفاوتا يحقق غاية التعاون فيما بينهم لحاجة كل منهم للآخر. ومعنى ذلك أن هذا التفاوت وإن كان مطلوبا إلا أنه ليس

مطلقا بل منضبطا بالقدر الذي لا يسمح بالسفه و الترف، ولهذا يقول الله تعالى « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا»[1]. وجدير بالذكر أن نشير إلى أن علاج الفقر في الإسلام لا ينصرف فقط إلى الزكاة بل يرجع أساسا إلى العمل، ومع ذلك فإن أموال الزكاة توجه في معظمها لأغراض التوازن الاجتماعي بهدف رفع حاجة الفئات المحتاجة، ولهذا كانت الزكاة من مسؤولية الدولة في جبايتها وإنفاقها وفي ذلك يتفق معظم رجال الفكر الإسلامي[2]. ونشير إلى أن الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء لقدرتهم على الإخراج تعد بمثابة (ضريبة إيجابية) أما مصارفها التي ترد بها إلى الفقراء فتعد بمثابة « ضريبة دخل سالبة « تعطى للفقراء والمساكين ومن لا يكفيه ماله لسد الحاجات الأساسية للحياة وهو ما يطلق عليه في العصر الحديث (الدعم النقدي).إن إمكانية تقليل التفاوت بين الطبقات ومحاربة الفقر بواسطة فريضة الزكاة، فيرى الباحث[3] أنه على مستوى العالم الإسلامي كله يجب أن يكون فائض حصيلة الزكاة المتحقق لدى بعض الدول الإسلامية هو أساس المساعدات المالية بين الدول الإسلامية الغنية والفقيرة ولكن بشرط ألا يتم نقل الزكاة إلا إذا تحقق فائض في حصيلة الزكاة.

الزكاة والتضخم INFLATION:

التضخم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار، بسبب عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار، نتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد بسبب ارتفاع النفقات. والزكاة تلعب دورًا هامًا في التخفيف من آثار التضخم السيئ، وذلك من خلال طبيعة الزكاة، حيث يقول البعض، إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لدخل الزكاة، ومن ثم الإضرار بالفقراء، إذ من الممكن أن تهبط قيمة أموال الزكاة إلى الصفر، وهذا قول غير صحيح حيث إن الزكاة تعمل على مواجهة التضخم مسبقًا من خلال ما يأتي:

1 - إن الزكاة تؤخذ في كثير من الأموال من عين المال وليست من قيمته، مثل الأنعام والزر وع والثمار، ومن أعيان عروض التجارة أوقات الكساد، فمهما ارتفعت أسعار الأنعام والزر وع والثمار فالواجب فيها قدر معين.

1 سورة الإسراء، الآية 16

2عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، الكويت، 1403هـ/ 1983م، ص 183، 184

3 محمد أحمد أمين، الضريبة على رأس المال كضريبة مكملة للضرائب على الدخل، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1986.

2 - إن الزكاة تعمل على توفير حد الكفاية لمصارفها، ففي حال ارتفاع الأسعار فإن حد الكفاية لا بد من توفيره، حتى إذا عجزت الزكاة عن توفيره، فإنه يجوز للدولة فرض ضرائب مساندة للزكاة لتحقيق ذلك.

3 - إن تطبيق أحكام الزكاة بجواز تقديمها أو تأخيرها، أو تقديمها على شكل عيني، أو أدوات إنتاج، له أثر في عدم تعميق التقلبات الاقتصادية في اتجاه الانتعاش الكامل أو الكساد، وما يرافق ذلك من مشاكل اقتصادية ومنها التضخم.
4 - إن الزكاة تشجع على الاستمرار في الاستثمار رغم وجود التضخم، وذلك لأنها تحارب الاكتناز، وتحسن من توقعات المستثمرين في المستقبل، وتقليل عنصر المخاطرة، وبذلك تخفف من الإخلال بين الطلب والعرض.

5 - إن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تستطيع أن تمر إلا من خلال قناتين وحيدتين، هما قناة الإنفاق وقناة الاستثمار في النشاط الاقتصادي، فلا مجال في الاقتصاد الإسلامي للاكتناز، ويدعم ذلك إلغاء سعر الفائدة (تحريم الربا)، كل ذلك يجعل الادخار مساويًا للاستثمار فيتحول كل ادخار إلى استثمار، وينخفض بذلك تفضيل السيولة إلى أقل مستوى ممكن له وفي ذلك زيادة للطلب الاستثماري.

6 - إذا عمل أي تنظيم لجباية وجمع الزكاة وإحسان إنفاقها ووضعها حيث أمر الله عز وجل فإنها تؤدي لا محالة إلى تحقيق توازن اقتصادي وتكافل اجتماعي سليم شامل، يعم أفراد الأمة الإسلامية، ولا سيما إذا قامت الدول بجبايتها والإشراف عليها، وإذا تضافرت الجهود على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كل نواحي الحياة.

المبحث الثاني: الزكاة وأثرها على البطالة:

يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، ومن أكثرها خطورة، فكلما زاد عدد العاطلين عن العمل زادت خسائر الاقتصاد الوطني لأي دولة، وتزداد أهميه هذه الظاهرة في الدول النامية.

1 - البطالة: تعرف البطالة على أنها ظاهرة اقتصادية بدأ ظهورها بشكل ملموس مع ازدهار الصناعة إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية. طبقا لمنظمة العمل الدولية فإن العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[1].

1 رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد226، الكويت،أكتوبر1997، ص 39.

معدل البطالة: هو نسبة عدد الأفراد العاطلين إلى القوه العاملة الكلية وهو معدل يصعب حسابه بدقة. وتختلف نسبة العاطلين حسب الوسط (حضري أو قروي) وحسب الجنس والسن ونوع التعليم والمستوى الدراسي. ويمكن حسابها كما يلي: معدل البطالة = عدد العاطلين مقسوما على عدد القوة العاملة مضروباً في مائة. معدل مشاركة القوة العاملة = قوة العمالة مقسوما على النسبة الفاعلة مضروباً في مائة

أنواع البطالة :البطالة الهيكلية Structural:تنتج بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديم وعدم التوافق بين فرص العمل المتاحة و المؤهلات وخبرات الأفراد الراغبين في العمل و الباحثين عنه(1).

البطالة الدورية Cyclical: الظرفية هي البطالة الناتجة عن الظروف و الأزمات الاقتصادية.
البطالة المقنعة Disguised : وهي تتمثل بحالة من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر لهُ كفايتهُ من سبل العيش، أو إن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.وفي كلا الحالتين لا يؤدي الشخص عملا مناسب مع ما لديه من قدرات وطاقة للعمل.
أسباب البطالة:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور و الضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار و بالتالي خلق الثروات و فرص العمل.
استناد الإقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف الباقي الذي لا يمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم.

التزايد السكاني.

التزايد المستمر في استعمال الآلات و ارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل و تسريح العمال.

الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار
الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة

1 البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيـا، العدد الأول، 2004، ص 152.

2 - أثر الزكاة على البطالة:

تساهم الزكاة في حل مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة على النحو التالي: تساهم الزكاة في حل مشكلة البطالة المقنعة من خلال زيادة عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل، نتيجة زيادة الزكاة للحافز على الإستثمارات الجديدة إضافة إلى الحفاظ على الإستثمارات الحالية

تساهم الزكاة في حل مشكلة البطالة الهيكلية من خلال رفع مستوى إنتاجية العمل عن طريق:

أ. توفير متطلبات الغذاء والكساء و العلاج و المسكن لأفراد قوة العمل

ب. جواز الإنفاق على طلاب العلم النافع من حصيلة الزكاة، و ذلك إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل المكسب[1]

ج. توفير برامج التدريب و التعليم وإعادة التأهيل لأفراد قوةالعمل، مما يزيد من قدرتهم على الإنتقال بين فروع الإنتاج المختلفة. تساهم الزكاة في حل مشكلة البطالة الدورية من خلال تشجيعها للتغيرات في ظروف الإنتاج، وظهور الإختراعات التكنولوجية وإكتشاف الموارد الطبيعية، و النمو السكاني، وزيادة الدخل الوطني، كما تساهم في تحقيق الإستقرار الاقتصادي وعلاج التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي، نتيجة لفورية دفع الزكاة حال استحقاقها .

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات العمومية في حصيلة الزكاة من أجل الحد من البطالة

إن مواجهة أزمة البطالة تعتبر من بين أهم التحديات التي يجب رفعها في الظرف الراهن وفي المستقبل، هذه الظاهرة التي تمس عددا معتبرا من فئات الشعب الجزائري بمختلف شرائحه. فالبطالة في الجزائر تعد السبب الأول لتفشي ظاهرة الفقر وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد أمن المجتمع. فقد أكدت دراسة مشتركة بين الديوان الوطني للإحصاء والبنك العالمي[2] بأن مسألة الفقر في الجزائر ترتبط أولا بالقدرة

1 يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، 1400هـ 1980م.

2الآستاذ ناجي بن حسين ،البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية، مقال تم نشره في العدد الأول مجلة الاقتصاد

على الحصول على منصب عمل قبل التركيز على تدهور القدرة الشرائية، خاصة وأن العاطل عن العمل في الجزائر لا يستفيد من أي تعويض أو حماية اجتماعية كما هو الشأن في بعض البلدان. ولقد اخترنا في دراستنا شركة سوناطراك ومجمع سونلغاز أولا لتوفر المعلومات الإحصائية بالإضافة إلى مكانتهم الإقتصادية والإجتماعية.

1ـ صندوق الزكاة :

نشأة صندوق الزكاة في الجزائر:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف،تأسس عام 2003م بانطلاقة تجريبية في ولايتي نموذجيتين هما عنابة وسيدي بلعباس، وفي سنة 2004م تم تعميم الفكرة على كامل التراب الوطني. أهداف وغايات صندوق الزكاة الجزائري: يعتبر هذا المشروع أسلوب لإدارة أموال المسلمين عبر المساهمة في التقليص من ظاهرة الفقر والتقليص من الهوة التي تفصل الفقراء عن الأغنياء ، من خلال تثمين هذه الأموال وتخصيص مساعدات لصغار المستثمرين من ذوي المهن الحرفية كالزراعة وتربية المواشي والنسيج ...الخ ، وكذا خريجي الجامعات والبطالين بصفة عامة.

هذا الاستثمار سوف يتجه إلى فئة الفقراء من خلال الاعتماد على آلية القرض الحسن الذي سوف نتناوله من خلال إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر ودورها في مجال تنشيط القرض الحسن كآلية شرعية لتنشيط تثمين الأموال في المشاريع التي تعود بالخير على كل أفراد المجتمع وبخاصة الفقراء منهم[1].

-2 الشركات العمومية ومساهمتها في حصيلة الزكاة:إن الشركات التي تستخرج المواد الخام أو تشتريها، ثم تجري عليها عمليات تحويلية، ثم تتجر فيها، مثل شركات البترول وشركات الغزل والنسيج للقطن أو الحرير، شركة الحديد والصلب، والشركات الكيماوية، فإنها تجب الزكاة في أسهمها، فمدار وجوب الزكاة في أسهم الشركات: أن تكون الشركة تمارس عملا تجاريا، سواء معه صناعة أم لا. وقد ناقش الشيخ يوسف القرضاوي بقوله:»

والمجتمع الصادرة عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، سنة 2002 .

1 سومس رضوان ، لعيوني الزبير، مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال ، إشارة خاصة إلى مؤسسة الزكاة في الجزائر، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، عدد خاص بصندوق الزكاة الجزائر في فيفري 2005م.

وعلى هذا الأساس فرق بين الشركات الصناعية» ويعني بها التي تمارس عملا تجاريا «وبين غيرها من الشركات، فأعفى أسهم الأولى من الزكاة وأوجب في الأخرى.ثم يقول الشيخ القرضاوي: إن التفرقة بين الشركات الصناعية أو الشبه الصناعية، وبين الشركات التجارية وشبه التجارية، بحيث تعفى الأولى من الزكاة، وتجب في الأخرى تفرقة ليس لها أساس ثابت من الكتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح[1]. ولا وجه لأخذ الزكاة عن الأسهم إذا كانت في شريكة تجارية، وإسقاطها عنها إذا كانت في شركة صناعية، والأسهم هنا وهناك رأس مال نام يدر ربحا سنويا متجددا، وقد يكون ربح الثانية أعظم وأوفر من الأولى[2] .

حيث أن الحنابلة أوجبوا الزكاة في جميع المعادن، استندا لقول الله تعالى» ومما أخرجنا لكم من الأرض»[3] فيما قصر أصحاب المذاهب الأخرى الزكاة على أنواع معينة على خلاف بينهم.

وعند الأخذ بمذهب الحنابلة فإن البترول تجب فيه الزكاة ، وهذا ما رجحه عدد من الفقهاء المعاصرين وعلى رأسهم الشيخ القرضاوي الذي رجح وجوب الزكاة في البترول عندما تحدث عن المعادن قائلا:»فكلها ذات قيمة عند الناس حتى يسمى النفط في عصرنا بالذهب الأسود، ولو عاش أئمتنا رحمهم الله حتى أدركوا قيمة المعادن في عصرنا وما تجلبه من نفع، وما يترتب عليها من غنى الأمم وازدهارها، لكان لهم رأي آخر»[4] أي لقالوا بوجوب الزكاة فيها لكن هؤلاء الفقهاء قالوا بعدم زكاة البترول لأنه مال عام وهو ملك للدولة وليس ملكا خاصا، ووجوب الخمس فيه إذا ملكته شركات أو أفراد[5] .ولكن هناك من خالف هذا الرأي وذهب إلى تزكية البترول وإن كان مملوكا للدولة فتخرج الدولة الخمس إلى مصارف الزكاة ، وممن تبنى هذا الرأي الدكتور شوقي إسماعيل شحاتة والدكتور محمد شوقي الفنجري[6] . كما توصل إلى هذه النتيجة الباحث جمال أبو شريعة في رسالته للماجستير . ووافقه المشرف الدكتور مصطفى الزرقا[7] . إضافة إلى

1 الشيخ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ، مكتبة وهبة بالقاهرة، ط12، 2003.

2 الشيخ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة ، مرجع سابق.

3 سورة البقرة،الآية 267.

4 الشيخ يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ص301.

5القرضاوي، فتاوى معاصرة : دار الوفاء 1993 م.

6 شحاتة شوقي إسماعيل، التطبيق المعاصر للزكاة، جدة، دار الشروق، 1977م، ص191.

7 جمال أبو شريعة، زكاة البترول والثروة المعدنية،رسالة الماجستير، ص121

ذلك هناك من يرى وجوب الزكاة في أموال الدولة ، وليس فقط البترول لمملوك للدولة (إذا قامت الدولة بمشروعات يتمكن الأفراد من القيام بها ، أو من الأمور التي لا تدخل في إختصاص الدولة فإن الدولة يمكن أن تقتطع ما عليها من زكاة وتودعها في ميزانية الزكاة[1]).

أ ـ حصيلة شركة سوناطراك :

- تعريف شركة سوناطراك: تعتبر شركة سوناطراك أهم شركة محروقات في الجزائر و في أفريقيا. فهي تشتغل في التنقيب و الانتاج و النقل عن طريق الأنابيب و التحويل و تسويق المحروقات و مشتقاتها. بتبنيها لإستراتيجية متنوعة، تتوسع سوناطراك في نشاطات توليد الطاقة الكهربائية، الطاقات الجديدة و المتجددة، تحلية مياه البحر، البحث و التعدين. مواصلة منها لإستراتيجيتها في التدويل، تعمل سوناطراك في الجزائر و في عدة مناطق من العالم: في أفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر) و في أوربا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا العظمى) و في أمريكا اللاتينية (البيرو) و في الولايات المتحدة الأمريكية. برقم أعمال يقارب 64، 975 مليار دولار أمريكي تم تحقيقه سنة 2008، تم ترتيب سوناطراك الشركة الأولى إفريقيا و الثانية عشر عالميا. و هي أيضا رابع مصدر عالمي للغاز الطبيعي المميع GNL، ثالث مصدر عالمي لغاز البترول المميع GPL، و خامس مصدر للغاز الطبيعي[2].

من خلال هذه المكانة التي تحتلها هذه الشركة إفترضت إذا قامت هذه الشركة الضخمة في إخراج الزكاة إلى الهيئة المخولة بالتحصيل كيف يكون دورها في الحد من البطالة و لبيان دور هذه الشركة في الحد من البطالة يكون من خلال الجدول الذي سوف نبين فيه مدى مساهمة الشركة في الحد من مشكلة البطالة.

1 الخطيب محمد إبراهيم، أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،الأردن، 1993م، ص17.

2 الموقع الإلكتروني لشركة سوناطراك: www.sonatrach dz.com

حصيلة زكاة شركة سوناطراك:

الجدول "1»: مقدار الزكاة لشركة سوناطراك[1]

شركة سوناطراك				
السنوات	رأسمال الشركة	مقدار الربح الصافي	المجموع	مقدار الزكاة الشركة
2003	870 347 000 000,00	291766000000,00	1 162 113 000 000,00	29 052 825 000,00
2004	1072338000000,00	341492000000,00	1 413 830 000 000,00	35 345 750 000,00
2005	1 305 815000000,00	575303000000,00	1 881 118 000 000,00	47 027 950 000,00
2006	1 866787000000 ,00	539582000000,00	2 406 369 000 000,00	60 159 225 000,00
2007	2 309753000000 ,00	642819000000,00	2 952 572 000 000,00	73 814 300 000,00
2008	2 839461000000,00	594272000000,00	3 433 733 000 000,00	85 843 325 000,00
2009	3 408291000000,00	284277000000,00	3 692 568 000 000,00	92 314 200 000,00

التمثيل البياني "1»: مقدار زكاة الشركة

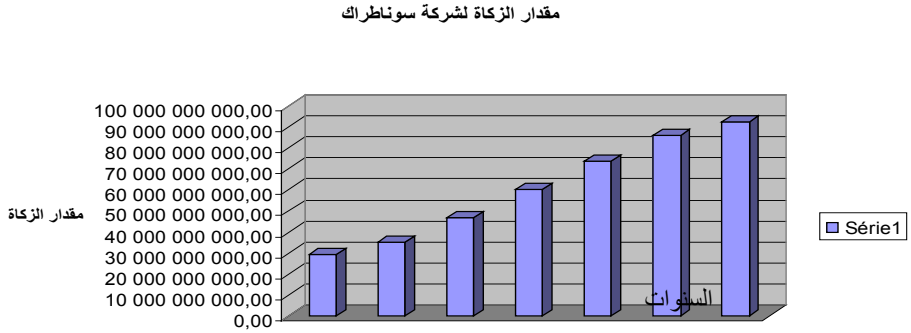

التعليق: من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا أنه في حالت ماذا إذا قامت شركة سوناطراك بإخراج الزكاة فستكون الحصيلة كبيرة خلال السنوات الثمانية ففي سنة 2003 كانت حصيلة الزكاة 29 052 825 000,00 ثم ارتفعت تدريجيا في سنة 2004 إلى 35 345 750 000,00 حتى وصلت في سنة 2009 إلى 200 314 92 000.00 وهذا ما يدل على أن حصيلة

1 Rapport Annuel de Sonatrach 2003 – 2004 2005 2006 2007 2008 2009 المأخوذ من الموقع الإلكتروني لشركة سوناطراك.

الزكاة في إرتفاع مستمر نتيجة لنشاط الشركة أي رأسمالها بالإضافة إلى الربح الصافي لأن مقدار الزكاة يخرج من رأس المال مضاف إليه الربح الصافي وبذلك تكون العلاقة كالتالي :

مقدار الزكاة= رأس المال +الربح الصافي

% 2.5

ب- حصيلة مجمع سونلغاز :

تعريف مجمع سونلغاز: سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك نقل الغاز وتوزيعه عبر قنوات. وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى من قطاعات الأنشطة ذات الأهمية بالنسبة إلى المؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج. منذ صدور القانون حول الكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق قنوات، قامت سونلغاز بإعادة هيكلة مصالحها لكي تتكيف مع السياق الجديد إذ أضحت اليوم مجمعا صناعيا يتألف من 40 شركة فرعية.

لقد لعبت سونلغاز على الدوام دورا راجحا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. ومساهمتها في تجسيد السياسة الطاقوية الوطنية ترقى إلى مستوى برامج الإنجاز الهامة في مجال الإنارة الريفية والتوزيع العمومي للغاز التي سمحت برفع نسبة التغطية من حيث إيصال الكهرباء إلى أكثر من 97% ونسبة توغل الغاز إلى ما يفوق 43%.

إن سونلغاز العازمة على فعل المزيد وبشكل أفضل، قد جندت على الدوام تمويلات هامة من أجل تطوير وتعزيز المنشآت الكهربائية والغازية.وبالنسبة إلى الفترة-2005 2010، فقد وضع برنامج استثماري استثنائي موضع التنفيذ بغية رفع قدراتها الإنتاجية الخاصة بالكهرباء، وتكثيف شبكتها الناقلة للكهرباء والغاز وجعلها أقوى والعمل على تحسين و تحديث خدماتها الموجهة إلى زبائنها كذلك.

حصيلة مجمع سونلغاز:

الجدول «2»: مقدار الزكاة لشركة سونلغاز(1)

السنوات	رأسمال الشركة	مقدار الربح الصافي	المجموع	مقدار الزكاة الشركة
2003	200 016 335 600,00	18 613 384 211,99	218 629 719 811,99	5 465 742 995,30
2004	150 000 000 000,00	361 579 787,24-	149 638 420 212,76	3 740 960 505,32
2005	150 000 000 000,00	15 260 682 698,71	165 260 682 698,71	4 131 517 067,47
2006	150 000 000 000,00	15 924 286 137,57	165 924 286 137,57	4 148 107 153,44
2007	150 000 000 000,00	8 871 018 839,00	158 871 018 839,00	3 971 775 470,98
2008	150 000 000 000,00	139 644 362,29	150 139 644 362,29	3 753 491 109,06
2009	150 000 000 000,00	139 644 362,29	150 139 644 362,29	3 753 491 109,06

التمثيل البياني "2»: مقدار الزكاة لشركة سونلغاز

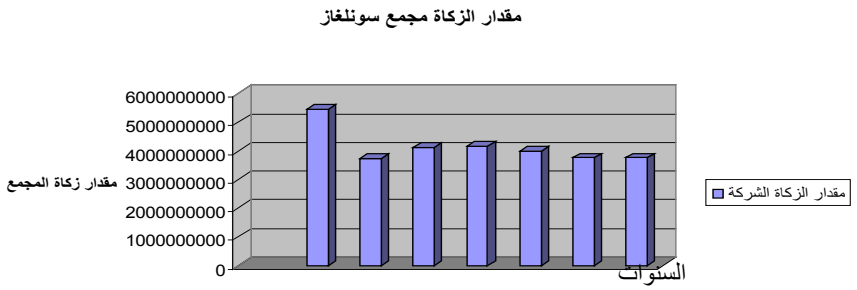

التعليق: أما بالنسة للمؤسسة سونلغاز فإن الأمر يختلف مقارنتا بشركة سوناطراك لأن الحصيلة تنخفض سنة بعد سنة ولكن هذا لا يدل على أن هذه المؤسسة ليس لها دور في الحد من البطالة لأن مساهمتها في صندوق الزكاة يزيد من الحصيلة الوطنية وبالتالي يخلق فرص للإستثمار من خلال القرض الحسن فمثلا في سنة 2003 بلغت حصيلة الزكاة 5 465 742 995,30دج و في سنة 2004 انخفضت نسبيا إلى 3 740 960 505,32دج حتى وصلت في سنة 2009 إلى 3 753 491 109,06دج رغم هذا الانخفاض في الحصيلة

1 الموقع الإلكتروني لمجمع سونلغاز: www.sonelgaz.dz

سنة بعد سنة والسبب يعود إلى انخفاض رأس مالها بالإضافة إلى تراجع في ربح فمثلا في سنة 2004 خسرت المؤسسة ما يعادل 361 579 -787,24 دج لكن رغم ذلك فهناك إمكانية إخراج الزكاة لأن رأس المال بلغ النصاب .

الحصيلة الإجمالية وأثرها في الحد من البطالة :

الجدول "3»: مجموع حصيلة الزكاة الوطن(دج)(1)

السنوات	الحصيلة الإفتراضية	الحصيلة الحقيقية للصندوق الزكاة	المجموع	نسبة تزايد الحصيلة
2003	34 518 567 995,30	118 158 269,35	34 636 726 264,65	0,0760892
2004	39 086 710 505,32	200 527 635,50	39 287 238 140,82	0,0863053
2005	51 159 467 067,47	367 187 942,79	51 526 655 010,26	0,1131926
2006	64 307 332 153,44	483 584 931,29	64 790 917 084,73	0,1423312
2007	77 786 075 470,98	478 922 597,02	78 264 998 068,00	0,1719308
2008	89 596 816 109,06	427 179 898,29	90 023 996 007,35	0,1977627
2009	96 067 691 109,06	614 000 000,00	96 681 691 109,06	0,2123882
			455 212 221 684,87	

التمثيل البياني «3": مجموع الحصيلة الإجمالية للزكاة الوطن(دج)

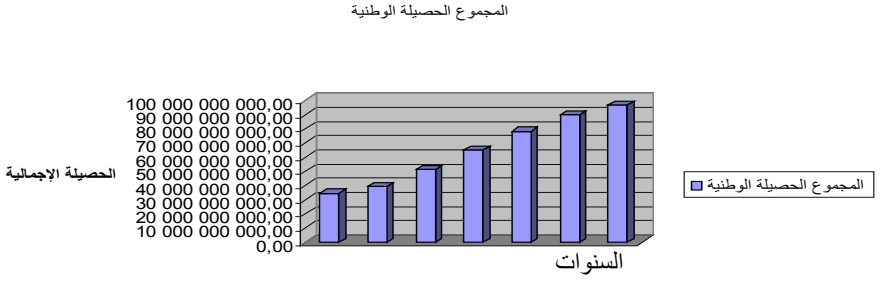

1 الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقافwww.marwakf.dz.org

التعليق: هذا الجدول رقم (3) يوضح لنا مدى مساهمة كل من شركة سوناطراك ومؤسسة سونلغاز فإنه لو أضيفت حصيلة الزكاة لكل منهما إلى الحصيلة الوطنية فسيكون مقدار الزكاة في إرتفاع خاصة حصيلة شركة سوناطراك التي تعتبر أكبر حصيلة مقارنتا بالحصيلة الوطنية وحصيلة مؤسسة سونلغاز وهذا ما يدل على مكانة هذه الشركة من حيث رأسمالها بالإضافة إلى صافي الربح فمثلا بلغت الحصيلة الإجمالية في سنة 2003ب 34 636 726 264,65أي ما يعادل 7% وبدأت في تطور مستمر حيث بلغت سنة 2009 ب 96 691 681 109,06 دج أي ما يعادل نسبة زيادة خلال السنوات سبع سنوات ب 21% أي أن فرضية إمكانية تطور حصيلة الزكاة من خلال مساهمة مؤسسات وشركات عمومية ممكنا وهذا يتضح من خلال مقارنتا بين الحصيلة الحقيقية أي حصيلة صندوق الزكاة وبين الحصيلة الافتراضية.

1 -الحصيلة الإجمالية وأثرها في الحد من البطالة : فرضية منح القرض الحسن بقيمة 200.000,00 لأن صندوق الزكاة يمنح قروض ما بين 200.000,00دج و 250.000,00دج

الجدول «4»: نسبة المستفيدين من القرض الحسن(1)

السنوات	المجموع الزكاة (دج)	قيمة القرض الحسن (دج)	عدد المشاريع	التعداد السكاني	عدد الناشطين	عدد البطالين	نسبة البطالة	النسبة التي تستفيد من القرض الحسن
2003	264,65 726 636 34	000,00 200	173183,63	435 885 31	326,00 762 8	270,00 078 2	23,71	8,33
2004	140,82 238 287 39	000,00 200	196436,19	125 366 32	946,00 469 9	534,00 671 1	17,7	11,75
2005	010,26 655 526 51	000,00 200	257633,28	535 854 32	508,00 492 9	288,00 448 1	15,3	17,79
2006	084,73 917 790 64	000,00 200	323954,59	168 858 33	645,00 109 10	800,00 240 1	12,3	26,11

1 الموقع الإلكتروني الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

2007	068,00 998 264 78	000,00 200	391324,99	426 373 34	906,00 968 9	663,00 374 1	13,8	28,47
2008	007,35 996 023 90	000,00 200	450119,98	470 895 34	000,00 315 10	000,00 169 1	11,3	38,5
2009	109,06 691 681 96	000,00 200	483408,46	000 600 35	000,00 544 10	000,00 072 1	10,2	45,09

التمثيل البياني»40»: نسبة المستفيدين من القرض الحسن

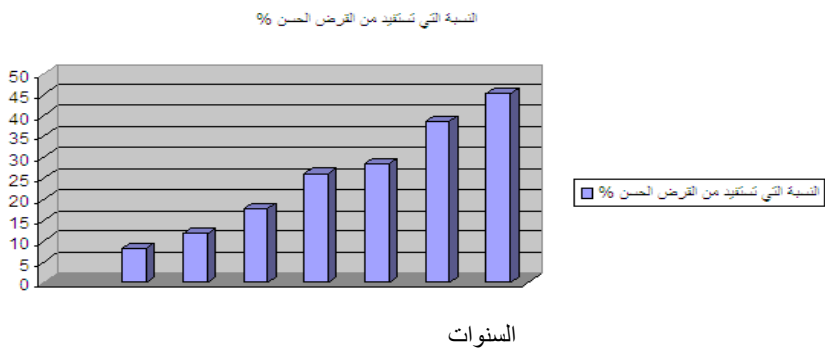

التعليق:

من خلال النظر إلى الجدول رقم (04) يظهر التطور المستمر في نسبة المستفيدين من القرض الحسن خلال الفترة (2003-2009) ويكون التعليق من خلال:

- من خلال نسبة البطالة فإن أكبر نسبة شهدتها الجزائر في سنة 2003 والتي تقدر ب 23,71% أي ما يعادل 270,002 078 بطال مقارنتا بالقوة العاملة التي تقدر ب 8 762 326,00 ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض تدريجيا حتى وصلت في سنة 2009 ب 10,20% ما يعادل 1 072 000,00 بطال، فيما إرتفع عدد الناشطين ب 10 544 000,00 عدد القوة العاملة لم ترتفع كثيرا . رغم انخفاض نسبة البطالة إلا المشكل باقي.

– من خلال نسبة المستفدين من القرض الحسن فإن نسبة المستفيدين في إرتفاع مستمر خلال سبع سنوات ففي سنة 2003 بلغت نسبة المستفدين ب 8,33% وبدأت النسبة ترتفع حتى وصلت في سنة 2009 ب 45,09% وهذا يعود إلى مساهمة الشركات في إخراج الزكاة. من خلال النتائج المتحصل عليها تم البرهان على صدق الفرضية في فعالية مساهمة الشركات والمؤسسات العمومية في الحد من البطالة ولو بشكل نسبي من خلال دفع الزكاة إلى الهيئة المخولة بالتحصيل. وهذا يؤدي حتما إلى مكافحة الفقر لأن مشكل البطالة هو السبب الأول في خلق مشكلة الفقر والآفات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى .

الخـــاتــمة:

ينبغي التنويه هنا على أمر في غاية الأهمية، وهو أن كل ما ذكر في هذه الدراسة على أن الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تقوم به الزكاة في هذا العصر، ليس من قبيل التوقع أو الأوهام، فلقد قامت فريضة الزكاة بهذا الدور ولفترات طويلة في تاريخ المسلمين، وأصبح واقعًا معاشًا، أما ما نراه اليوم، فليس عيبًا في الزكاة ولا دليلا على عجزها، بل يرجع ذلك إلى عدم تطبيق الإسلام تطبيقًا شاملا. ويقيني أن الزكاة لو طبقت كما ينبغي ولو ساهمت شركات عمومية وخاصة لكانت علاجًا لكثير من مشكلاتنا الاقتصادية،و الاجتماعية وبهذا فقد أكدنا فرضية مدى مساهمة سوناطراك وسونلغاز في الحد من البطالة من خلال خلق مشاريع مصغرة عن طريق القرض الحسن.

المراجع:

1. سامي نجدي محمد رفاعي، دراسة تحليلية لآثار تطبيق فريضة الزكاة على تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي، المؤتمر العلمي، المنهج الاقتصادي الإسلامي بين الفكر والتطبيق، كلية التجارة، جامعة المنصورة، سنة 1983.
2. محمد أحمد أمين، الضريبة على رأس المال كضريبة مكملة للضرائب على الدخل، دراسة مقارنة، رسالة الدكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، 1986.
3. ناجي الشربيني،الزكاة وأثرها على توزيع الدخل، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الإسلامية، القاهرة، 1403هـ 1983م.
4. الدكتور سامر مظهر قنطقجي، الزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة بين المحلية والعالمية، مركز الدكتور لتطوير والأعمال
5. أحمد محمد العسال ، فتحي أحمد عبد الكريم، النظام الاقتصادي في الإسلام مبادئه وأهدافه.
6. رفعت المحجوب ، المالية العامة النفقات العامة والإيرادات العامة، دار النهضة العربية، 1979.
7. رضا العدل، حمدي رضوان، محاضرات في المشاكل الاقتصادية المعاصرة، مكتبة التجارة والتعاون،1980.
8. فرج عبد العزيز عزت ، التوزيع الوظيفي للدخل ، بحث ، مجلة الاقتصاد والتجارة كلية التجارة، جامعة عين شمس، سنة 1981.
9. رضا العدل، حمدي رضوان، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، مكتبة التجارة والتعاون، 1980.
10. عبد الهادي النجار، الإسلام والاقتصاد، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، الكويت، 1403هـ/ 1983م. 12
11. الآستاذ ناجي بن حسين ،مقال تم نشره في العدد الأول (2002) من مجلة الاقتصاد والمجتمع الصادرة عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع .
12. حسن الشافعي، حسن العناني،حول الأسس العلمية والعملية للإقتصاد الإسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1402هـ/ 1980م.

13.البهوتي منصور بن يونس، كشاف القناع على متن الإقناع، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ج ، 1394هـ 1974م ، ص 92.
14.عبد الخالق النواوي، النظام المالي في الإسلام ، دار النهضة العربية، سنة 1973م، ص 25 – 26.
15.يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الإقتصادية، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الأول للإقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 1جدة، المملكة العربية السعودية،4001هـ- 1980م
16.الآستاذ ناجي بن حسين ،البطالة في الجزائر : دراسة تحليلية، مقال تم نشره في العدد الأول مجلة الاقتصاد والمجتمع الصادرة عن مخبر المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، سنة 2002 .
17. المواقع سومس رضوان ، لعيوني الزبير، مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال ، إشارة خاصة إلى مؤسسة الزكاة في الجزائر، مجلة رسالة المسجد، وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف، الجزائر، عدد خاص بصندوق الزكاة الجزائر في فيفري 2005م.
18.شحاتة شوقي إسماعيل، التطبيق المعاصر للزكاة، جدة، دار الشروق، 1977م، ص 9 .
19.جمال أبو شريعة، زكاة البترول والثروة المعدنية،رسالة الماجستير، ص 2 .
20. الخطيب محمد إبراهيم، أثر الزكاة في إعادة توزيع الدخل والثروة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،الأردن، 1993م، ص 7.
21. المواقع الإلكترونية:
1. الموقع الإلكتروني لشركة سوناطراك: www.sonatrach-dz.com
2. Rapport Annuel de Sonatrach 2003 – 2004- 2005- 2006- 2007- 2008 2009
3. الموقع الإلكتروني لمجمع سونلغاز: www.sonelgaz.dz
4. الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون الدينية والأوقافwww.marwakf.dz.org
5. الموقع الإلكتروني الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz